

الفصل الثاني

الأسس التشريعية للتعليم العام

١ - الأسس الدستورية للتربية والتعليم :

تتضمن - عادة - الدساتير المكتوبة لكل دول العالم تقريبا مواد خاصة بالتربية والتعليم . وليس من الضروري أن تتطابق هذه المواد مع واقع نظم التعليم في الدول المختلفة . فالدساتير تختلف في تركيبها ومضمونها باختلاف الدول . ولذا يجب اتخاذ جانب الحرص عند محاولة الوصول الى تعميمات بشأن مقرراتها عن التربية والتعليم . بيد أن الدساتير تجسم آمال الشعوب أو قادتها لتحقيق أهدافها في أنماط الحياة التي تنشدها وكذلك مؤسساتها الاجتماعية المختلفة . ومن هنا فان دراسة مقررات الدساتير المختلفة بشأن التربية والتعليم يمكن أن تلقى الضوء على العوامل المختلفة التي تتحكم في تشكيل نظم التعليم والاعتماد النسبي لهذه العوامل على النظام السياسي للدولة والتطورات الاقتصادية والاجتماعية العالمية . ويمكن لهذه الدراسة أيضا أن توضح الاتجاهات العامة لأهداف التربية والتعليم من الناحية الرسمية .

ومعالجة مقررات التربية والتعليم في الدساتير القومية تختلف اختلافا كبيرا في مداها وطابعها لاعتمادها على طبيعة الدستور في كل دولة بصفة عامة ولاعتمادها أيضا على نظام الحكم في الدولة من حيث كونه مركزيا أو لا مركزيا . ففي الدول المركزية والفيدرالية تتضمن الدساتير عادة مواد مقتضبة عن التعليم تاركة أمر تنظيمها الى الولايات المحلية في نطاق معايير وحقوق أساسية مقررة .

وإذا ما انتقلنا بد هذه المقدمة الى مقررات الدستور المصرى عن التربية والتعليم فاننا — من الناحية التاريخية — نجد أن أول دستور مصرى مكتوب صدر فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ عقب حصول مصر على استقلالها سنة ١٩٢٢ • وكان هذا الدستور قد أعدته لجنة ملكية خاصة واعتمدت فى اعداده على اطار ومبادئ الدستور البلجيكى الصادر فى سنة ١٨٣١ وقد تضمن ثلاث مواد عن التربية والتعليم تندرج فى بابه الثانى الخاص بحقوق المصريين وواجباتهم :

وتنص على « أن التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام ويناف الآداب » • « وأن تنظيم أمور التعليم يكون بقانون » • وأن « التعليم الأولى الزامى للمصريين من بنين وبنات ، وهو مجانى فى المكاتب العامة » (١) •

ونظرا للتغيرات الجذرية التى حدثت فى مصر منذ قيام ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ فقد صدر دستور عام ١٩٥٦ ليحل محل الدستور السابق •

وكان من الطبيعى أن يقوم هذا الدستور الجديد على أسس جديدة لنظام الحكم تختلف عن سابقتها ، وقام النظام الجديد على أسس مشتركة من النظم البرلمانية والرئاسية المعروفة •

وفيما يتعلق بالتربية والتعليم فقد تضمن كل مقررات دستور عام ١٩٢٣ التى سبقت الاشارة اليها وأضاف اليها عدة أشياء هامة جديدة منها :

أولا : مبدأ كفالة الدولة للخدمات الاجتماعية للأفراد ومن بينها التربية والتعليم ونص على أن : « تعمل الدولة على أن تيسر للمواطنين جميعا مستوى لائقا من المعيشة أساسه تهيئة الغذاء والسكن والخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية » (٢) •

ثانيا : مبدأ اهتمام الدولة بالنشء والشباب ورعايته وحمايته وتوجيهه • فنص على أن : « •• تهتم الدولة خاصة بنمو الشباب البدنى والعقلى والخلقى » (*) وأن : « تحمى الدولة النشء من الاستغلال وتقيه من الأهمال الأدبى والجسمانى والروحى » •

ثالثا : النص على أن التعليم حق للمصريين جميعا • وهو بذلك يتمشى مع اتجاهين أساسيين :

(أ) روح ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الانسان الصادر فى عام ١٩٤٨ •

(ب) روح مبادئ الدولة العصرية الحديثة التى تستهدف تحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية لأبنائها •

وكلا الاتجاهين ساعد على تقبل مبدأ أحقية المواطنين فى التعليم على المستوى العالمى بصفة عامة وكفالة حد أدنى من التعليم الاجبارى المجانى بصفة خاصة • فقد نص دستور ١٩٥٦ على أن :

« التعليم حق للمصريين جميعا تكفله الدولة بانشاء مختلف أنواع المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية والتوسع فيها تدريجيا »

وأن « التعليم فى مرحلته الأولى اجبارى وبالمجان فى مدارس الدولة » • وأن « (التعليم العام) فى مراحل المختلفة بمدارس الدولة بالمجان وفى الحدود التى ينظمها القانون » • وهو على هذا يفترق عن دستور ١٩٣٢ الذى اقتصر فى مجانيته على التعليم الالزامى فى المكاتب العامة فقط

(*) تنص الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من الميثاق العالمى لحقوق الانسان سنة ١٩٤٨ على أن لكل انسان الحق فى التعليم • ويجب أن يكون التعليم مجانيا فى المراحل التعليمية الأولى والأساسية على الأقل • ويجب أن يكون التعليم الأولى اجباريا كحد أدنى • ويجب أن يكون التعليم الفنى والمهنى ميسورا بصفة عامة وأن يكون التعليم العالمى ممكنا للجميع على قدم المساواة على أساس الكفاءة •

رابعا : النص على مبدأ اشراف الدولة على التعليم العام وهو مبدأ هام نحو جعل التعليم أكثر ديمقراطية ونحو تحقيق وضمان فرص تعليمية متساوية لأبناء الشعب كما سنرى عند تفصيل الكلام على هذه النقطة ، فنص الدستور على أن « تشرف الدولة على التعليم العام وينظم القانون شئونه ... »

أما بالنسبة لمبدأ حرية التعليم فهناك الحرية الأكاديمية أو العلمية academic freedom وترد عادة في دساتير الدول مع بعض احتياطات تتعلق بضرورة جودة مستوى التعليم من الناحية الكيفية وأن يكون متمشيا مع أهداف الدولة ومصالحها بصفة عامة . وقد نص دستور ١٩٢٣ على هذا الحق كما سبق أن أشرنا وأكدده وفصله دستور ١٩٥٦ عندما نص على أن :

« حرية الرأي والبحث العلمى مكفولة ولكل انسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول والكتابة أو التصوير وغير ذلك فى حدود القانون » . وهناك أيضا حرية انشاء المدارس الخاصة (*) وحق اختيار الآباء فى تعليم أبنائهم فى المدارس الحكومية أو الخاصة على حد سواء ، وهى أمور لم ينكرها الدستور المصرى .

الدستور المؤقت ١٩٦٤ :

وفى ٢٥ مارس ١٩٦٤ صدر الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة متضمنا مبادئ هامة جديدة يعيننا منها :

أولا : تحديد الشكل السياسى والاقتصادى والاجتماعى للدولة ، فقد نص على أن « جمهورية مصر دولة ديمقراطية اشتراكية تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة . والشعب المصرى جزء من الأمة العربية » .

(*) تحرم دساتير الدول الشيوعية انشاء المدارس الخاصة الا فى بعض الحالات الخاصة فى بعض الدول (يوغوسلافيا — البانيا — بلغاريا) ويسمح بها فى هذه الدول بقانون خاص وتحت اشراف الدولة اشرافا كاملا .

ثانيا : النص على مبدأ هام هو ما قرره من أن السيادة للشعب .
ثالثا : النص على كفالة الدولة لتكافؤ الفرص لجميع المصريين ،
وفيما يتعلق بالتربية والتعليم فقد أقر كل ما جاء بدستور ١٩٥٦ وسبقت
الإشارة اليه . فنص على أن « التعليم حق للمصريين جميعا تكفله الدولة
بإنشاء مختلف أنواع المدارس والجامعات والمؤسسات الثقافية والتربوية
والتوسع فيها . » وتهتم الدولة خاصة بنمو الشباب البدنى والعقلى
والخلقى » .

وأن « تشرف الدولة على التعليم العام وينظم القانون شئونه .
وهو في مراحل المختلفة في مدارس الدولة وجامعاتها بالجان » .
وهنا يفترق دستور ١٩٦٤ عن دستور ١٩٥٦ في النص على امتداد
مجانية التعليم الى الجامعة ويكرر حرفيا ما سبقت الإشارة اليه في
١٩٥٦ من النص على أن « حرية الرأى والبحث العلمى مكفولة . . . » .

الدستور الدائم ١٩٧١ :

وأخيرا كان صدور الدستور الدائم في ١١ سبتمبر ١٩٧١ بعد أن
وافق عليه الشعب بالاجماع تعبيراً عن الرغبة في الاستقرار والاطمئنان
على حياة حرة ديمقراطية كريمة .

وقد تضمن الدستور كل الاتجاهات والمبادئ التى سبقت الإشارة
اليها فى الدستور المؤقت فيما يتعلق بالتربية والتعليم . والى جانب هذا
أضاف عدة أشياء جديدة من أهمها :

— النص صراحة على مد الالتزام الى ما بعد المرحلة الابتدائية .
— النص صراحة أيضا على استقلال الجامعات ومراكز البحث
العلمى .

— النص صراحة على أن التربية الدينية مادة أساسية فى مناهج
التعليم العام وان كان هذا النص قد ورد من قبل فى قانون التعليم
العام ١٩٦٨ كما سيرد فيما بعد .

— النص على أن « محو الأمية واجب وطنى تجند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه » •

(ب) قوانين التعليم العام :

مقدمة : تختلف القوانين المنظمة للتعليم في مصر عنها في معظم الدول العربية وبعض الدول الأخرى في أى كل قانون يتعلق بمرحلة تعليمية معينة أو نوع خاص من التعليم • ولهذا نجد هناك قوانين خاصة بتنظيم كل من التعليم الابتدائى والتعليم الاعدادى العام والثانوى العام والثانوى الفنى من صناعى وزراعى وتجارى وهكذا •

الا أن القانون الذى ينظم التعليم العام حاليا وهو قانون ٦٨ لسنة ١٩٦٨ قد خرج عن هذه القاعدة في معالجته للتعليم العام ككل وان كان يتناول في نفس الوقت معالجة كل مرحلة تعليمية على حدة • وهو مقسم الى خمسة أبواب رئيسية :

- الباب الأول : أحكام عامة منظمة للتعليم العام •
- الباب الثانى : التعليم الابتدائى •
- الباب الثالث : التعليم الاعدادى •
- الباب الرابع : التعليم الثانوى •
- الباب الخامس : أحكام ختامية تتعلق بتنفيذ القانون ونشره •

وستتناول هنا تحليل الكلام عن تشريعات القانون للتعليم العام من الناحية النظرية بصفة عامة مرجئين الكلام عن الجوانب التطبيقية لفصل قادم •

أولا : الاتجاهات الجديدة :

يمكن تلخيص أهم الاتجاهات الجديدة التى جاءت في هذا القانون على النحو التالى :

١ — العناية بالبعد الانسانى العالى في محتوى العملية التربوية

لتكوين المواطن الصالح الواعي بمسئوليته قبل الانسانية جمعاء . وهو في ذلك يتمشى مع ما تنادى به اليونسكو من استخدام التربية في تحقيق التفاهم العالمى •
Education For International understanding

٢ - جعل القانون الدين مادة أساسية في جميع مراحل التعليم انعام لكل بحسب دينه •

٣ - أباح التقدم لامتحان النقل من الخارج دون التقييد بشرط السن •

٤ - ألغى نظام النجاح بالتعويض في مادة أو مادتين •

٥ - أباح الدور الثانى في امتحانات النقل وليس في الامتحانات العامة لما تتطلبه هذه الأخيرة من اعداد كبير •

٦ - ربط تقويم المدرس بنتائج التلاميذ •

ثانيا : أهداف التعليم العام :

حدد القانون أهداف التعليم العام على النحو التالى (مادة ١) •
« يتولى التعليم العام تكوين الدارس تكوينا عاما على مستويات متتالية من النواحي العقلية الجسمية والخلقية والاجتماعية والقومية بقصد اعداد المواطن الاثتراكى المدرك لواجباته نحو ربه وأسرته ووطنه والانسانيد جمعاء . والصالح لأن يهيا لممارسة العمل الذى يتلاءم مع استعداده وقدراته والمستوى الدراسى الذى وصل اليه ليكون عضوا منتجا فى المجتمع الذى يعيش فيه » •

وقسم التعليم العام الى ثلاث مراحل :

(أ) مرحلة التعليم الابتدائى •

(ب) مرحلة التعليم الاعدادى •

(ج) مرحلة التعليم الثانوى •

وسنتناول تفصيل الكلام على كل مرحلة تعليمية على حدة •

(أ) مرحلة التعليم الابتدائي :

أهداف التعليم الابتدائي : حدد القانون أهداف التعليم الابتدائي على النحو التالي :

« تهدف مرحلة التعليم الابتدائي الى تنمية الأطفال عقليا وجسديا وخلقيا واجتماعيا وقوميا وتزويدهم بالقدر الأساسى من المعارف البشرية والمهارات الفنية والعملية التى لا غنى عنها للمواطن الصالح المستنير لشق طريقه فى الحياة بنجاح بعد تأهيله مهنيا أو لمواصلة الدراسة فى المرحلة التعليمية التالية » .

وهنا نجد أن الوظيفة الأساسية للتعليم الابتدائي فى نظر القانون هى وظيفة تثقيفية على المستوى الشعبى لكل الأطفال المزمين واكسابهم القدر الأساسى من أساسيات المعرفة (*) .

الالزام : لعل من أهم المبادئ التى جاء بها القانون فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي هو النص على أنه « حق » لجميع الأطفال فى سن الالزام أى فى سن السادسة ، وهو بهذا يتمشى مع ما نص عليه الدستور ويتمشى أيضا مع الدستور والقوانين السابقة فى النص على الزامية هذا النوع من التعليم ومجانيته فى المدارس الحكومية .

والواقع أن الديمقراطية الحقيقية للتعليم عامة وللتعليم الابتدائي بصفة خاصة تستند على أساسين هامين : مجانية التعليم ، وشعبيته . والمقصود بشعبية التعليم هنا أن يكون من جانب الحكومة بتقديم

(*) والواقع أن تعليم الابتدائي منذ أن نشأ فى مصر فى أوائل القرن التاسع عشر لم يكن ينظر اليه على أنه تعليم أساسى لجماهير الشعب كما نفهمه الآن وإنما على أنه تعليم خاص لفئة معينة تتولى فى المستقبل مقاليد الوظائف فى الجيش والحكومة أو الخدمة المدنية ولعل أهم اشارة الى ربط التعليم الشعبى بمفهوم التعليم الابتدائي جاءت مع تشكيل أول مجلس نيابى فى مصر (١٨٦٦) والنص فى لائحته على اشتراط معرفة النائب للقراءة والكتابة . وناقش أعضاء المجلس لأول مرة السياسة التعليمية واتخذوا قرارات هامة جازها ، كما اشرنا من قبل .

الخدمات التعليمية وجعلها ميسورة . وأن يكون من جانب الشعب بالاستفادة استفادة كاملة من الخدمات التعليمية التي تقدمها له الدولة . وأن هذا يقتضى وعيا كاملا من جانب الشعب بأهمية الخدمة التعليمية والحرص على الاستفادة منها . ومن ثم نجد القانون لأول مرة ينص صراحة على طرفي الالتزام ومسئولية كل منهما . فينص في مادة (٣٦) على ما يأتي :

« التعليم الابتدائي حق لجميع الأطفال من رعايا ج.ع.م الذين يبلغون السادسة من عمرهم تلتزم الدولة بتوفيره لهم . . . ويعد في نفس الوقت التزاما مفروضا على والد الطفل أو المتولى أمره حسب الأحوال» .

ومسئولية الآباء أو أولياء الأمور هي أن يتأكدوا من أن أبناءهم في سن الالتزام يذهبون الى الدراسة بانتظام في مدارس الحكومة أو المدارس الخاصة والا كانوا عرضة للغرامة أو العقوبة ، ويعطى القانون سلطة الضبط القضائي لنظار المدارس الابتدائية وغيرهم من المعنيين بالأمر من أجل تنفيذ نظام الالتزام .

والواقع أن ضرورة التأكد من انتظام الأطفال المزمين في الدراسة هي ظاهرة عامة في النظم التعليمية الأخرى . ففي إنجلترا على سبيل المثال يطالب القانون الآباء بالتأكد من انتظام أبنائهم المزمين في الدراسة التي تناسب أعمارهم وقدراتهم . وواجب السلطات التعليمية تدبير المدارس الكافية للتلاميذ في منطقتها ويمكن لهذه السلطات أن تقدم الأب الى المحاكمة اذا اعتبرته مقصرا أو مهملا في تعليم أبنائه .

ونص قانون ١٩٦٨ على أن مدة الالتزام ست سنوات من سن ٦ الى ١٢ . وهذه المدة في الواقع يرجع تحديدها الى عام ١٩٢٥ عندما قامت وزارة التربية والتعليم ببرنامجهما الذي لم يقدر له النجاح عن التعليم الإلزامي . وفيما بعد اجتزئت هذه المدة لأسباب مالية على ما يبدو الى خمس سنوات ثم الى أربع سنوات عام ١٩٥١ عندما توحدت مدارس المرحلة الأولى . وقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ مع أنه يتناول في تشريعه

تعليم الأطفال بين سن ٦ - ١٣ لم يضع تحديدا واضحا لمدة الالتزام • ولذا كانت هذه المدة في الواقع أربع سنوات اذ كان من الممكن للمنتهين من الصف الرابع الابتدائي التقدم للدخول في المرحلة الاعدادية ، وبالإضافة الى هذا فان التعليم العام عامة والتعليم الابتدائي بصفة خاصة كان ينتهى في المناطق الريفية بانتهاء الصف الرابع الابتدائي • وقد أدى هذا الوضع الى جانب الحجة القائلة بعدم كفاية الأربع سنوات لمدة الالتزام ، الى اعادة النظر في تحديد هذه المدة من جديد • وقد جاءت الدفعة المباشرة من جانب « مؤتمر التعليم الالزامى » في الدول العربية الذى دعت اليه الحكومة المصرية بالتعاون مع منظمة اليونسكو وجامعة الدول العربية • وقد عقد هذا المؤتمر في الفترة من ٢٩ ديسمبر الى ١١ يناير ١٩٥٤ وأوصى بأن يكون الحد الأدنى لمدة الالتزام ست سنوات^(٢) • والواقع أن المذكرة الايضاحية لمشروع قانون التعليم الابتدائي سنة ١٩٥٦ تشير الى هذه التوصية الى جانب الأسباب الأخرى السابقة على أنها الأسباب الرئيسية التى أدت الى تحديد مدة الالتزام بست سنوات • ومع هذا فان هذه الفترة ما زالت في الواقع أقل مما هي عليه في دول أخرى مماثلة لجمهورية مصر العربية في ظروفها الاجتماعية (مثل تركيا واليونان وأسبانيا حيث تمتد فترة الالتزام من سن ٦ - ١٤) وهناك اتجاه الى مد فترة الالتزام حتى تشمل المرحلة الاعدادية •

ومع أن القانون حدد مدة الالتزام بست سنوات فقد أباح امتدادها لسبع سنوات في حالة اعادة الدراسة بأحد الصفوف بشرط ألا يزيد سن التلميذ عن ١٥ سنة ميلادية •

والواقع أن هناك اتجاها عاما في الأنظمة التعليمية المعاصرة الى ااطالة فترة الالتزام لاعتبارات اجتماعية وتربوية على جانب كبير من الأهمية • فمع التغيرات الاجتماعية والتحسين المستمر في مستويات المعيشة زادت مطامح الناس وآمالهم في الحياة ، ومنها زيادة التمتع

بفرص التعليم • ومن المسلم به أنه كلما طالت فترة تعرض الفرد للمؤثرات الثقافية والتربوية الموجهة كلما زادت امكانياته وقدراته على المواطنة الصالحة سواء من الناحية السياسية من حيث الممارسة الصحيحة للحقوق والواجبات . أو من الناحية الاقتصادية من حيث زيادة قدرته على الانتاج والتكيف مع التغيرات التكنولوجية السريعة . أو من الناحية الاجتماعية من حيث استمتاعه بحياته وأوقات فراغه • بيد أن توفير فرص أطول من التعليم الإلزامى المجانى يتطلب بالطبع نفقات مالية كبيرة قد لا تستطيع ميزانية الدولة توفيرها . فانجلترا على سبيل المثال كانت تطمح الى ااطالة فترة الإلزام سنة ١٩٧٠ من سن الخامسة حتى سن السادسة عشرة بدلا من الخامسة عشرة ولكن لاعتبارات مالية تأجل تحقيق ذلك •

مناهج الدراسة : يستند القانون فى تشريعه لمناهج الدراسة بمبدأ مشهور معروف فى ميدان التربية ، هو أن مواد الدراسة للمرحلة الأولى ينبغى أن تكون مرتبطة بصورة مباشرة بحياة الطفل وتنمية شخصيته . وأن يتحقق التكامل بين هذه المواد بحيث تغطى المعلومات والمهارات الأساسية وتشمل الدراسة المواد الآتية :

التربية الدينية — اللغة العربية — المواد الاجتماعية — العلوم والتربية الصحية — الحساب والهندسة — التربية الموسيقية ولأنشيد — التربية الرياضية — الرسم والأشغال العملية — التربية الزراعية — التربية النسوية بالنسبة للبنات •

ويتمشى القانون مع المناهج الجديدة للتعليم الابتدائى التى وضعت فى عام ١٩٦٦/٦٥ وبدىء تطبيقها منذ عام ١٩٦٧/٦٦ أى قبل عامين من صدور القانون •

وهذه المواد من حيث مسمياتها هى نفس المواد التى يشيع تعليمها فى المرحلة الابتدائية فى مختلف الأنظمة التعليمية المعاصرة العربية والعربية منها على السواء • لكن المشكلة الأساسية للمناهج الدراسية

تتعلق بمحتويات المنهج والمادة التعليمية من ناحية والوقت المخصص لكل مادة في خطة الدراسة من ناحية أخرى • وسنعرض لهذه النقطة الأخيرة فيما بعد عند الكلام على المدرسة الابتدائية في مصر •

تعليم اللغة الأجنبية : ينبغي هنا أن نفرق بين تعليم اللغة الأجنبية بمعنى دراستها كمادة من مواد الدراسة وبين استخدام هذه اللغة كوسيلة لتعليم المواد الأخرى ، وما يعيننا هنا هو الأمر الأول ، فليس المجال هنا متعلقا بتطور لغة التعليم ، ومن الناحية التاريخية فان دراسة اللغة الأوربية (الانجليزية) دخلت الى مناهج السنة الثالثة من المدرسة الابتدائية سنة ١٨٨٧ ثم امتدت حتى شملت السنة الأولى سنة ١٩٠١ لكنها حذفت من مناهج هذه السنة فيما بعد سنة ١٩٣٨ ومن مناهج السنة الثانية سنة ١٩٤٥ • وهى نفس السنة التى عقدت فيها رابطة خريجي معهد التربية مؤتمرها المشهور عن تطبيق أساليب التربية الحديثة فى المدارس المصرية (من ٢٤ الى ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٥) وقد اشترك فى هذا المؤتمر كبار رجال وزارة المعارف فى ذلك الوقت وطالب المؤتمر بعدم تدريس أية لغة أجنبية فى المرحلة الابتدائية حتى لا تؤثر على تعليم اللغة القومية • لكن مع هذا لم تلغ اللغة الأجنبية كلية من المرحلة الابتدائية الا بصدور قانون التعليم الابتدائى سنة ١٩٥٣ وسار على نهجه فى هذا ما جاء بعده من قوانين (قانون سنة ١٩٥٦ ، وقانون سنة ١٩٦٨) •

ومع أن تأثير اللغة الأجنبية على اللغة القومية هى مسألة جدلية وموضع نقاش لا سيما فى الصفوف الأخيرة من المرحلة الابتدائية فان الغاء اللغة الأجنبية من المدرسة الابتدائية المصرية كان أساسا لاعتبارات عملية نتيجة توحيد جميع مدارس المرحلة الأولى •

وقانون التعليم العام الحالى يأخذ بعدم تعليم لغة أجنبية فى المرحلة الابتدائية على أساس أن العناية يجب أن تعطى لتعليم اللغة القومية أولا • وعلى كل حال يمكن القول بصفة عامة بأن الأنظمة التعليمية التى

تقوم بتعليم لغة أجنبية في المرحلة الأولى هي غالبا أنظمة دول تقوم على ثنائية اللغة سواء أكانت هذه الثنائية راجعة الى أسباب قومية أو اقليمية أو الى وجود أقليات بها كالأكراد في العراق أو سكان الجزء الجنوبي من السودان بالنسبة للدول العربية . كما نجد أيضا أن اللغة الأجنبية تعلم في السنتين الأخيرتين أو الثلاث سنوات الأخيرة في الاردن ولبنان والدول العربية في شمال أفريقيا : تونس والجزائر والمغرب .

نظام الدراسة والامتحانات :

ينص القانون على أن يكون التعليم الابتدائي تعليما مشتركا للبنين والبنات متمشيا بذلك مع قانون التعليم الابتدائي السابق ١٩٥٦ الذي شرع هذا المبدأ في التعليم الابتدائي لأول مرة . ويسير التدريس في الصفوف الأربعة الأولى على نظام مدرس الفصل . وفي الصفيين الأخيرين على نظام مدرس المادة .

أما فيما يتعلق بنظام الامتحان بمعناه التقليدي فقد ألغى القانون الحالي نظام النقل الآلى الذى كان متبعا وترك لوزارة التربية والتعليم وضع نظام نقل التلاميذ وتقييمهم . والواقع أن إلغاء نظام الامتحانات من المرحلة الابتدائية شرع بمقتضى قانون التعليم الابتدائي سنة ١٩٥٣ وتبعه في ذلك قانون سنة ١٩٥٦ وكان السبب في ذلك من وجهة نظر وزارة التربية والتعليم هو :

١ — أنه ينبغي توجيه التعليم الى نمو التلميذ بدلا من الانتقال عليه بحفظ معلومات نظرية مجردة واستذكارها .

٢ — أن عدد التلاميذ المنتهين فعلا من المرحلة الابتدائية لا يزيد عن ١٢٥.٠ من مجموع التلاميذ الذين التحقوا أصلا بها . وهى نسبة ضئيلة لا تبرر الجهد أو المال الذى تنفقه الدولة على هذا النوع من التعليم .

هل تغير الوضع الآن يا ترى ؟ سؤال سنجيب عليه فيما بعد عند الحديث عن الفاقد في التعليم الابتدائي • والواقع أن طريقة النقل الآلى فى المرحلة الابتدائية متبعة ومعمول بها فى كثير من النظم التعليمية المعاصرة ، وما زالت هذه الطريقة موضع جدل ومناقشة فى بعض هذه النظم • ففى الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال ما زالت هذه الطريقة موضع جدل ، فالبعض يرى فيها أنها تلغى حافز التقدم الدراسى والمنافسة بين التلميذ ، لكن من ناحية أخرى تشير الدراسات المختلفة هناك الى أن معظم من يعيدون السنة الدراسية أو يتخلفون فيها لا تتحسن قدرتهم التحصيلية أو مستواهم الدراسى فى السنة التالية بل انه فى كثير من حالات الاعداد وجد أنها تؤدى الى فقدان الاهتمام والثقة بالنفس لدى التلميذ مما يكون له آثاره النفسية البعيدة على مستقبل حياته • فالقضية اذن ذات حدين ، وفى حالة الأخذ بنظام الامتحانات ينبغى استخدام وسائل مرنة متنوعة لتقويم التلميذ • وتأخذ كثير من الدول العربية بنظام النقل الآلى فى المرحلة الابتدائية •

وبالنسبة للامتحان النهائى فقد نص القانون على عقد امتحان على مستوى المناطق أو الأقسام تتولاه المديرية التعليمية لتلاميذ الصف السادس الابتدائى ، ويمنح الناجحون فيه شهادة اتمام الدراسة الابتدائية • أما من أتم الدراسة الابتدائية ولم يتقدم للامتحان أو رسب فيه فيعطى شهادة أو تصديقا من المديرية التعليمية المختصة بأنه أتم مدة الازام •

التعليم الاعدادى العام :

التعليم الاعدادى هو المرحلة التى تلى التعليم الابتدائى فى التعليم المصرى •

وقد جاءت هذه المرحلة لأول مرة بصدور قانون ٢١١ لسنة ١٩٥٣ الذى قسم تعليم ما بعد المرحلة الابتدائية الى مرحلتين :

المرحلة الاعدادية ومدتها أربع سنوات . والمرحلة الثانوية ومدتها ثلاث سنوات . الا أن واقع التجربة العملية لقانون التعليم الابتدائي سنة ١٩٥٣ قد كشف عن عيوب الازدواج الذي كان قائما بين السنتين الأخيرتين في التعليم الابتدائي وبين السنتين الأوليين للتعليم الاعدادي اذ كان يسمح لتلميذ المرحلة الابتدائية متى أنهى الصف الرابع أن يتقدم لامتحان النقل الى التعليم الاعدادي . وقد ترتب على هذا الوضع بالطبع صعوبات تطبيقية وعملية حتى في النواحي المالية اذ كانت مخصصات التعليم الاعدادي موزعة في ميزانية الوزارة بين التعليم الابتدائي والثانوي . والى جانب هذه المشكلات التطبيقية كانت هناك أيضا مآخذ على نظام القبول في المرحلة الاعدادية العامة .

ولهذا صدر قانون ٥٥ لسنة ١٩٥٧ ليعالج هذه المشكلات في تنظيم التعليم الاعدادي العام وبموجبه أصبحت المرحلة الاعدادية ثلاث سنوات بدلا من أربع نظرا لجعل مدة التعليم الابتدائي ست سنوات كاملة . ويقدم التعليم في هذه المرحلة مجانا للتلاميذ من سن ١٢-١٥ .

أهداف التعليم الاعدادي :

يحدد القانون الحالي أهداف التعليم الاعدادي على النحو التالي (مادة ٥١) .

« تهدف مرحلة التعليم الاعدادي فضلا عن تدعيم اعداد التلاميذ عقليا وجسديا وخلقيا واجتماعية وقوميا الى توفير الدراسات والوسائل اللازمة للكشف عن ميولهم وقدراتهم وتنميتها بما يمكن من توجيههم الى العمل بعد تدريب مهني أو الى مواصلة الدراسة في المرحلة الثانوية العامة أو الفنية دل بحسب استعداده » .

نظام القبول :

وبالنسبة للقبول في المرحلة الاعدادية عامة فقد نظمها القانون على أسس شرطين :

الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها ، وألا يزيد السن على ١٥ سنة .

وكان النظام المعمول به من قبل هو عمل امتحان مسابقة للمتقدمين كان يعقد في نهاية السنة السادسة من المرحلة الابتدائية (١٢ سنة) ولكن القانون الحالى ألغى امتحان مسابقة القبول بالاعدادى واستحدث بدله امتحانا عاما يعقد على مستوى المحافظة ويتقدم له تلاميذ الصف السادس ويمنح الناجحون فيه شهادة اتمام الدراسة الابتدائية ، أما الراسبون فيعطون مصدقة تدل على انهاءهم الدراسة بالمرحلة الابتدائية، والنظام الحالى اذن يقوم على أساس الامتحان بشهادة وليس مسابقة ، ومع أن مثل هذا الامتحان يمكن أن يوجه اليه النقد الا أنه لا توجد وسيلة أخرى أمثل . بيد أن خطورته ترجع الى ما يترتب عليه من تحديد عدد المقبولين بهذا النوع من التعليم الى جانب الفاقد الكبير الذى يحدث نتيجة تسرب عدد كثير من التلاميذ وتخلفهم عن أداء الامتحان وهو ما سنشير اليه . وربما كان من الأفضل أن نعيد النظر في هذا الامتحان .

ومثل هذا الامتحان موجود في النظم التعليمية الأخرى ويثير كثيرا من المشاكل التعليمية المماثلة لا سيما في نظام التعليم الانجليزى . فامتحان نهاية المرحلة الابتدائية أو ما يعرف باسم Eleven Plus Examination والذى على أساسه يتوزع التلاميذ على أنواع التعليم الثانوى المختلفة مجال لكثير من النقد لما يثيره من اعتراضات تربوية ، وما يسببه من مخاوف وقلق للأباء والأبناء على السواء .

مواد الدراسة :

ومواد الدراسة بحكم القانون يبدو أنها تميل الى الجانب النظرى بدرجة كبيرة وتتضمن هذه المواد :

التربية الدينية واللغة العربية (وتشمل الخط) واللغة الأجنبية (وتشمل الترجمة) والمواد الاجتماعية (وتشمل على وجه الخصوص التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية) والرياضيات (وتشمل على وجه الخصوص الحساب والجبر والهندسة) والعلوم والصحة والتربية الفنية (وتشمل على الخصوص الرسم والأشغال اليدوية) والمجالات العلمية والتطبيقية والتربية الرياضية والاجتماعية والأنثيد والموسيقى .

وسنفضل الكلام عن الأهمية النسبية لهذه المواد في خطة الدراسة فيما بعد .

الامتحانات :

يتم نقل التلميذ من صف الى آخر بناء على امتحان تعقده المدرسة . وفي نهاية الصف الثالث تعقد المديرية التعليمية امتحانا عاما على مستوى المحافظات من دور واحد يمنح الناجحون فيه شهادة تسمى « شهادة اتمام الدراسة الاعدادية العامة » وهي شرط أساسى للقبول في المرحلة الثانوية .

التعليم الثانوى العام :

كان التعليم الثانوى فى مصر حتى سنة ١٩٤٩ ينظم حسب قانون سنة ١٩٢٨ الذى عدل سنة ١٩٣٦ عندما قام نجيب الهلالي وزير المعارف آنذاك بطبع تقريره المشهور عن : التعليم الثانوى — عيوبه ووسائل اصلاحه .

وقد كان هذا التقرير دراسة نقدية للتعليم الثانوى من جميع جوانبه ليس هنا مجال ذكرها . انما ما يعيننا هو أن هذا التقرير قد أثار الاهتمام بمشاكل التعليم الثانوى وكان أساسا لما جاء فيما بعد من محاولات لاصلاح هذا النوع من التعليم بل وترتب عليه العدول عن نظام الكفاءة (ثلاث سنوات) والبالوريا (سنتان بعد الكفاءة) الى نظام الثقافة

(أربع سنوات) والتوجيهية (سنة بعد الثقافة) وكلا النظامين على أى حال كانا يشبهان النظام المعمول به فى التعليم الثانوى الانجليزى بقسميه « العادى » O-level و المتقدم A-level .

أما قانونا التعليم الثانوى اللذان صدرا فى عام ١٩٤٩ ، وسنة ١٩٥١ فيمثلان فى الواقع كما سبق أن أشرنا اتجاهين هامين لعبا دورا كبيرا فى تطور الحركة التعليمية فى مصر بصفة عامة والتعليم الثانوى بصفة خاصة . ويرتبط قانون التعليم الثانوى الأول (١٩٤٩) باسم اسماعيل القبانى الذى كان عندئذ وكيل وزارة المعارف والذى اشتهرت سياسته تجاوزا بسياسة « الكيف » ، وفيما قبل صدور قانون التعليم الثانوى سنة ١٩٤٩ كان كل تلميذ يتم المرحلة الابتدائية بنجاح يستطيع أن يلتحق بالتعليم الثانوى ، لكن العمل بذلك توقف بصدور هذا القانون على أساس أن الكيف يجب أن يأتى أولا ، وأن أية أمة تضحى بالكيف فى سبيل الكم فى هذا النوع من التعليم هى أمة « تنتحر » وفى تبرير هذه السياسة يستطرد القبانى قائلا أن التعليم الثانوى والعالى يعدان قادة الشعب فى المستقبل وأى تهاون فى مستواهما معناه الحكم على حياتنا المستقبلية بالضعف .

ولمثل هذا التعليل وجاهته على أى حال . الا أنه على الرغم من المبدأ القائل بأن « التعليم الثانوى للخاصة من التلاميذ » وهو مبدأ أساسى تستند عليه سياسة القبانى هو مبدأ قابل للمناقشة ، فان واقع التطبيق لهذه السياسة لم يترتب عليه أى تحسن فى مستوى التعليم الثانوى . فالدكتور عبد العزيز القوصى كان من المتحمسين لسياسة القبانى ، كتب فى سنة ١٩٥٣ يقول ان التعليم الثانوى على ما هو عليه الآن لا يختلف كثيرا عما كان عليه سنة ١٩٣٥ وأن المدارس الثانوية التى شكا منها وزير المعارف آنذاك بأنها تضم ١٥ ألف تلميذ فى حين أنها كان مصممة لتعليم أربعة آلاف كانت فى سنة ١٩٥٠ تعلم ٩٤ ألفا . بل لقد ارتفع هذا العدد الى ١٠٦ آلاف عام ١٩٥٤ .

أما قانون سنة ١٩٥١ فيرتبط باسم خريج مشهور لجامعة السوربون متأثر بالثقافة الفرنسية ومثلها الانسانية بما تدرج عليه من مبادئ الحرية والمساواة والحقوق الطبيعية للانسان هو الدكتور طه حسين الذى كان آنذاك وزير للمعارف والذى اشتهرت سياسته بأنها سياسة « الكم » وبموجب هذا القانون وعلى النقيض تماما من قانون سنة ١٩٤٩ أصبح التعليم الثانوى مفتوحا بالمجان أمام كل راغب أنهى دراسته الابتدائية. وأدى هذا بالطبع الى زيادة كبيرة في تلاميذ التعليم الثانوى الحكومى فقط من حوالى ٧٤ ألفا سنة ١٩٥٠/٤٩ الى ٩٩ ألفا سنة ١٩٥١/٥٠ وزادت أيضا ميزانية التعليم من ١٩ مليوناً سنة ١٩٤٩ الى حوالى ٢٩ مليوناً سنة ١٩٥١. ومفهوم أن السبب وراء ذلك يرجع أساسا الى فلسفة طه حسين التعليمية عندما نادى بأن التعليم كالماء والهواء حق لكل انسان وأنه لا يباع ويشترى بل يجب أن يقدم بالمجان لكل راغب فيه. وفى كتابه « مستقبل الثقافة فى مصر سنة ١٩٣٨ » نادى بأن يكون التعليم حقا لكل مصرى بشرط أن يستطيع التمتع بهذا الحق بصورة كاملة وفق استعداداته وقدراته. وأكد أكثر من مرة أهمية جودة الكيف فى التعليم. ولكن مع التوسع الكبير الذى حظى به التعليم الثانوى فى عهده كان من الطبيعى أن يتأثر مستواه وهو ما اتخذ فيما بعد أساسا لنقد سياسة طه حسين التعليمية، الا أن ذلك ينبغى ألا يحجب عن أنظارنا المعنى الحقيقى لسياسة طه حسين. وينبغى أيضا ألا نفهمها على أنها سياسة الكم بل هى سياسة « التعليم كحق » أو سياسة الماء والهواء كما كان يسميها.

على أن الصراع بين هاتين السياستين التعليميتين عاد من جديد عندما أصبح القبانى وزيرا للمعارف واستصدر فى سنة ١٩٥٣ قانونا جديدا للتعليم الثانوى ألغى بمقتضاه قانون سنة ١٩٥١ لكنه فى نفس الوقت كان يحمل المعالم الرئيسية لقانون سنة ١٩٤٩ وقد ألغى بصدور القانون ٦٨ لسنة ١٩٦٨ وهو القانون الذى على أساسه ينظم التعليم

الثانوى حاليا • بموجب هذا القانون فان مرحلة التعليم الثانوى العام تقدم تعليما مجانيا لفئة مختارة من التلاميذ بين سن ١٥ - ١٨ •

ويحدد القانون أهداف التعليم الثانوى على النحو التالى (مادة ٥٩) :

« تهدف مرحلة التعليم الثانوى فضلا عن الارتقاء بالاعداد العام للطلاب جسميا وخلقيا واجتماعيا وقوميا الى تزويدهم بما يحتاجون اليه من العلوم والآداب والفنون والمهارات العملية بما يمكنهم من مواصلة الدراسة بمرحلة التعليم العالى والجامعى » •

وعلى هذا فالهدف الرئيسى للتعليم الثانوى العام فى نظر القانون هو الاعداد للجامعة والتعليم العالى •

نظام القبول :

اشترط القانون للقبول فى التعليم الثانوى شرطين : الحصول على شهادة اتمام الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها ، وألا تزيد سن التلميذ فى أول العام الدراسى على ١٨ سنة •

ومن أهم المشكلات التى ترتبط بنظام القبول ما يتعلق بتوزيع التلاميذ على أنواع التعليم الثانوى المختلفة وهو ما سنشير اليه فيما بعد •

مواد الدراسة :

تنص المادة ٦٢ من القانون على أن تشمل الدراسة بالمرحلة الثانوية المواد الآتية :

التربية الدينية واللغة العربية واللغة الأجنبية الأولى (وتشمل الترجمة) واللغة الأجنبية الثانية والرياضيات (وتشمل على وجه

الخصوص الجبر والهندسة والميكانيكا) والعلوم (وتشمل على وجه الخصوص الكيمياء والطبيعة وعلم الأحياء) والمواد الاجتماعية (وتشمل على وجه الخصوص الجغرافيا والتاريخ والجيولوجيا) والفلسفة والاجتماع والاقتصاد والتربية الرياضية والتربية العسكرية والمجتمع العربى والاشتراكية والمجالات العملية والتطبيقية والثقافية المهنية التى تتنوع وفقا لمختلف البيئات .

وسنتناول مناقشة بعض الجوانب المتعلقة بمواد الدراسة فى المدرسة الثانوية فيما بعد .

نظام الدراسة والامتحانات :

تكون الدراسة عامة دون تخصص فى الصف الأول من المرحلة الثانوية وتنقسم فى الصفين الثانى والثالث الى شعبتين : علوم ، وآداب (مادة ٦٣) . وهذا الاتجاه تأخذ به كثير من الأنظمة التعليمية فى البلاد العربية . ويكون نقل التلميذ من صف لآخر بناء على امتحان فى آخر السنة تعتمد المدرسة . وفى نهاية الصف الثالث تعقد وزارة التربية والتعليم امتحانا عاما على مستوى الجمهورية من دور واحد يمنح الناجحون فيه شهادة تسمى شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة تؤهل الطالب للقبول بالجامعة والتعليم العالى .